التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية
حالة دول الخليج العربي

ثريا التركي(*)

أستاذة في الأنثروبولوجيا، الجامعة الأميركية في القاهرة.

مقدمة

هناك اعتقاد أن علم الاجتماع بدأ في أوروبا. ويختلف الأمر طبقاً لتعريفه(١)، فالبعض يؤكّد أن أصول هذا العلم ترجع إلى عصر النهضة، وأساساً إلى مكيافيللي بالذات (توفي عام ١٥٢٧م). ومع ذلك فقد قيل أيضاً إن الوطن العربي منطقة تتميز بأنها قدمت للعالم أول عالم اجتماع «حقيقي» هو ابن خلدون (توفي عام ١٤٠٦). وبغضّ النظر عن هذا التنافس بشأن منشأ أو أصول هذا الفرع من فروع العلم، فالأهم هو مأسسة علم الاجتماع كفرع مستقل ومتكامل للدراسة في حدّ ذاته، وكذلك لما يمكن أن يقدمه هذا الموضوع من توجيهات لوضع السياسات. وتعريف مأسسة علم الاجتماع أهم من التساؤل عن من هو الأب الروحي الحقيقي له. من هذا المنظور، يتضح أن الدراسة الأكاديمية لعلم الاجتماع وأثره في ما يرتبط به من سياسات عامة استقلت في القرن التاسع عشر في الغرب، ثمّ انتشرت تدريجياً في مناطق أخرى من العالم. وكثيراً ما يرجع الفضل في ذلك إلى مثقفي العالم الثالث الذين درسوا في الغرب وعادوا إلى بلادهم بما اكتسبوه من تجارب وخبرة في هذا المجال، ممّا شجّع مؤسسات التعليم العالي على إنشاء أقسام لفروع العلم المختلفة المرتبطة بعلم الاجتماع. يرجع الفضل أيضاً إلى حدٍّ ما إلى المعارف التي أدخلها في هذه المنطقة الوافدون الغربيون الذين جاءوا ليعملوا كمستشارين أو معلمين في المؤسسات التعليمية والإدارية بالوطن العربي التي أنشئت لتشجيع وتقدّم العلوم «الحديثة».

وفي أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية، اهتمت مجموعة من المثقفين عرفت باسم شباب العثمانيين بالتعمق في فروع العلم هذه أثناء دراساتهم بالخارج. وحدث ذلك في مصر أيضاً، على

(*) البريد الإلكتروني: saltorki@aucegypt.edu.

(١) التعريف المعتاد لعلم الاجتماع هو أنّه دراسة المجتمع الإنساني والعلاقات الإنسانية. إذا تقبلنا هذا التعريف العريض، فإن العلوم الأكاديمية المألوفة المرتبطة بدراسة المجتمع الإنساني والعلاقات الإنسانية تشمل علم الإنسان والاقتصاد، والجغرافيا والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع.

سبيل المثال بمعرفة العالم الأزهري رفاعة رافع الطهطاوي (توفي عام ١٨٧٣). وربما كان تأييد أعمال أميل دوركهايم من جانب العالم التركي ضياء جوك ألب (Zia Gok Alp) (توفي عام ١٩٢٤) هو أيضاً من العوامل الهامة التي ساعدت على انتشار دراسة علم الاجتماع في الوطن العربي بما لا يقل عن أية مبادرة فردية أخرى. وفيما تلا ذلك من عقود الثلاثينيات والأربعينيات، ازدادت أهمية دراسة علم الاجتماع بين اليساريين في بعض بلدان المنطقة العربية مثل المغرب وسورية ولبنان والعراق. وكانت الفترة المشار إليها فترة الحركة القومية المناهضة للاستعمار، واعتبر علم الاجتماع فيها وسيلة أو أداة في الجهود القومية الرامية إلى الاستقلال. كذلك شجع الحصول على الاستقلال انتشار دراسة علم الاجتماع في الوطن العربي، وإن لزم توخّي بعض الحذر حول هذه النقطة؛ فحكومات ما بعد الاستقلال كانت ميّالة إلى إحكام قبضة السلطة، وبالتالي لم يكن من المتوقع أن تشجع دراسة مستقلة للعلوم الاجتماعية بفروعها، بل فضلت الرقابة الدقيقة على توزيعها على المؤسسات الأكاديمية المختلفة في مجتمعاتها.

أولاً: اعتبارات عامة

وبالنسبة إلى من يهتم بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بمؤسسات وبحوث علم الاجتماع في جامعات الخليج، سريعاً ما سوف يتضح النقص في البيانات إلى درجة تزيد المهمة تعقيداً. فلا بُدَّ لمن يقوم بالتحليل أن يعتمد على اتصالاته الشخصية بالأكاديميين في تلك المؤسسات، وبلقاءات مع الأطراف ذوى الصلة بالموضوع، وبالمواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات نفسها وبالدراسات القليلة في الكتابات الفرعية المتاحة. بالتالي فالدراسة هذه بمثابة عمل مازال لم يكتمل ـ في عبارة أخرى ـ هي ورقة عمل تتطلب النقاط الواردة فيها المزيد من التقصّي والبحث على يدّ علماء آخرين مهتمين بهذا الموضوع.

أما بعد، أنتقل بإيجاز إلى تاريخ إنشاء جامعات دول الخليج في الوطن العربي وإنشاء برامج علم الاجتماع فيها، بقدر ما توّفر لي من معلومات. أنشئت جامعة الكويت عام ١٩٦٦ بعد الاستقلال بخمس سنوات فقط، وتبع ذلك بعشر سنوات إنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٦. أما جامعة قطر، فأنشئت عام ١٩٧٧ (وفي بعض الروايات الأخرى عام ١٩٧٣). وأقيمت جامعة البحرين بعدها بتسع سنوات، عام ١٩٨٦. أما في العربية السعودية فقد أنشئت الجامعات الوطنية قبل مثيلاتها في دول الخليج الصغيرة. على سبيل المثال، أنشئت جامعة الرياض (جامعة الملك سعود حالياً) عام ١٩٥٧، وجامعة الملك عبد العزيز بدأ فيها النشاط عام ١٩٦٧. أما جامعة الملك فيصل فقد فتحت أبوابها للدراسة عام ١٩٧٥، وافتتحت جامعة الملك خالد عام ١٩٩٨. تأسست جامعة بغداد بالعراق عام ١٩٥٦ مع العلم بوجود كليات عدة مستقلة بداية من عام ١٩٣٦. وافتتحت جامعة البصرة عام ١٩٦٤ وجامعة الحكمة عام ١٩٦٧. وفي عُمان تأسست جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٢.

وبدأ تدريس علم الاجتماع والبحوث الخاصة به في جامعات الخليج في الثمانينيات بل وربما في التسعينيات، وقد نجد أن التدريس في فروع العلم المرتبطة بالعلوم الاجتماعية بدأ قبل ذلك في شكل محاضرات في أقسام أخرى غير قسم علم الاجتماع ـ ولكن ذلك لم يحدث

على أية حال قبل السبعينيات[٢]. والواقع المؤكّد أن معظم هذه المؤسسات لا تركز على علم الاجتماع في مناهجها الرسمية التي تركز أساساً على العلوم، والهندسة، والطب، والصحة العامة، والزراعة وما شابه. وعلى سبيل المثال فإن أكثر المواد قرباً من علم الاجتماع في العديد من الجامعات المذكورة هو القانون، الذي لا يعتبر عادة من العلوم الاجتماعية، وهذا هو الموضوع، على سبيل المثال لا الحصر، في جامعتي البحرين والبصرة.

ويبدو أن قسم الاجتماع في جامعة بغداد تكوّن في نهاية الخمسينيات في القرن العشرين، وكان يدرس ضمن مواده علم الفلسفة، والأنثروبولوجيا والاقتصاد وقد أسسه د. علي الوردي، ودرس فيه د. علي طاهر وأساتذة من الباكستان (مثل د. غوث الأنصاري الذي انتقل في ١٩٦٣ إلى جامعة الكويت). ومع ذلك، فنجد بعض الأمثلة على وجود دراسة لعلم الاجتماع في البرامج الأكاديمية لبعض الجامعات في الخليج. فحسب ما ورد على الموقع الإلكتروني لجامعة بغداد، فإن قسم الجدرية لتلك المؤسسة به كلية للعلوم السياسية، وكلية علم الاجتماع في جامعة الكويت أنشئت عام ١٩٩٨ حسبما جاء على الموقع الإلكتروني الخاص بها. أما فروع العلم التي تدرس في تلك الكلية فهي علم الاجتماع للعمل الاجتماعي، وعلم النفس، والجغرافيا، والعلوم السياسية (وهذه الأخيرة كانت تدرس في كلية إدارة الأعمال قبل نقلها إلى موقعها الحاليّ)، وكذلك علم المكتبات، والعلوم الخاصة بالإعلام. أما جامعة الملك فيصل التي أنشئت في العربية السعودية عام ١٩٧٥ فقد أضافت كلية للفنون عام ٢٠١٠ وبها قسم لعلم الاجتماع، وهي معلومة استقيتها من موقعهم الإلكتروني. وضمن برامج هذا القسم نجد التاريخ وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والجغرافيا، والنظام الجغرافي.

ازدادت أهمية دراسة علم الاجتماع، بعد الثلاثينيات والأربعينيات، بين اليساريين في بعض بلدان المنطقة العربية (المغرب وسورية ولبنان والعراق)، واعتبر علم الاجتماع فيها وسيلة أو أداة في الجهود القومية الرامية إلى الاستقلال.

إذا ما ركزنا على جامعة الكويت، نجد أن موقعها الإلكتروني يقول إن أهداف كلية علم الاجتماع بها هي «تقديم المعرفة بالتجربة الإنسانية والاجتماعية بِكُلّ تنوعاتها [وبث] الاهتمام بالقيم الإنسانية ومسؤولية المواطنة وتعزيز احترام تنوع الجنس البشري»[٣]. ويتم تدريب الطلبة للعمل في العالم الأكاديمي، وفي الوظائف الحكومية، وفي عالم الأعمال وغيرها من قطاعات المجتمع. والمفترض أن هذه الكلية تشجّع الطلبة على تطوير «مهاراتهم الفكرية والبحثية

(٢) أنا في هذه الدراسة لا أناقش الجامعة الأمريكية في دبي، ولا الجامعة الأمريكية في الكويت، ولا الجامعة الأمريكية في الشارقة، ولا جامعة جورج تاون في قطر، ولا أيّ واحدة من المؤسسات المنتسبة إلى جامعات غربية. اهتممت فقط بدراسة الوضع في الجامعات القومية بدول الخليج. غير معروف إن كان يدرس علم الاجتماع في كليات بغداد قبل عام ١٩٣٦.

(٣) < http://www.kuniv.edu/ku/Colleges/CollegeofSocialsciences/index.htm >

والمهنية»، وعدد الطلبة الملتحقين بهذه الكلية في الوقت الحاليّ هو حوالى ٢٨٠٠، أما عدد المدرسين بها فهو ٩٨. ويشمل المنهج خمسة برامج في علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والجغرافيا. أما بالنسبة إلى الدراسات العليا فتقدّم الجامعة دراسات في علم النفس وعلم المكتبات وعلوم الإعلام والجغرافيا والعلوم السياسية. أخيراً، هناك أيضاً دراسات مشتركة مؤهلة لدرجة الماجستير في علوم الأرض ونظم الإعلام الجغرافي.

ويفهم من الوصف الخاص بِكُلّ واحد من هذه البرامج التي تقدّمها الكلية على الموقع الإلكتروني أن ثمة تشديداً على المنهجين النظري والعملي، يغلب فيها الجانب العملي على الجانب النظري إلى حدّ ما. لذا فإن الطلبة في قسم علم النفس «يكتسبون مفاهيم نظرية أساسية تتعلق بالسلوك الإنساني وتفسيره العلمي». ولكن التركيز الأكبر على تطبيق علم النفس وتسليح الطلبة بالمهارات العملية اللأزمة لتقديم خدمات علم نفس متنوعة في المجتمع. أما في قسم علم الاجتماع أو العمل الاجتماعي، فالهدف هو «تشجيع البحث والدراسات الميدانية وكذلك حرية التفكير من أجل التفكير النقدي والإبداع»، مع مراعاة الحاجة إلى «ربط البرامج الأكاديمية بالاحتياجات الاجتماعية ـ الاقتصادية». والقسم المذكور يتضمن أيضاً إسهامات علم الإنسان في علم الاجتماع، وإن كانت لا توجد تفاصيل حول كيفية تحقيق ذلك. العمل الاجتماعي بطبيعته يتطلب التركيز على اكتساب المهارات اللازمة لتقديم خدمات في بيئات اجتماعية مثل المدارس، والمستشفيات، والهيئات الخيريّة، والمؤسسات الدينية وما شابهها.

وفي الوصف الخاص بقسم العلوم السياسية وجدنا أن اللغة المستخدمة تشير إلى أن القسم يرمي إلى مدّ الطلبة بـ «فهم المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بهذا التخصص» و«تطوير المهارات اللازمة لتحليل العلاقات الدولية من الزوايا العالمية والإقليمية والقطرية». وهنا نجد أن الاهتمام لا يركز على الجانب العملي أكثر منه على «تطوير قدرات الطلبة على البحث في كلّ ما يتعلق بالظواهر السياسية المختلفة عبر الثقافات وعبر الأزمنة المختلفة». ومن ناحية أخرى نجد أن التركيز في قسم المكتبات وعلوم الإعلام هو على الخدمة، وإن كان فهم القضايا النظرية والمتعلّقة بالمفاهيم تعتبر جزءاً من هذه الدراسات.

وإن كان الموقع الإلكتروني لكلية علم الاجتماع بجامعة الكويت يتضمن تفاصيل أكثر عمّا يتضمنه موقع جامعة الخليج عن برامج علم الاجتماع بها، إلا إننا كنا نتوقع بأن زعامة الكويت في هذا المجال سوف تنعكس في مؤتمرات وندوات بشأن وضع علم الاجتماع في المنطقة. ولكن هذا غير وارد[٤]. وفي أول مؤتمر إقليمي DAAD[٥] لعلماء الاجتماع في الوطن العربي (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠١٠)، لم تعرض ورقة واحدة تتحدث عن وضع علم الاجتماع في جامعات الخليج.

---

(٤) هذا لا يعني، بالطبع، أن أساتذة علم الاجتماع بجامعة الكويت لم يتقدموا بعرض أوراق بحثية في المؤتمرات الأكاديمية.

(٥) الحروف الدالة على هيئة الخدمات الألمانية في مجال التبادل الأكاديمي (German Academic Exchange Services).

إذا ما نظرنا إلى الموقع الإلكتروني لكلية الفنون والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس في عمان، التي تأسست عام ١٩٨٢، نلاحظ الالتزام بـ «المستوى الرفيع للتعليم ليلبّي احتياجات المجتمع»، و«يبث المثل والقيم والتقاليد الإسلامية». وضمن الأهداف الأخرى التي تسعى إليها الجامعة تعليم التاريخ العماني. ويذكر الموقع بعد ذلك أن الهدف هو «تعزيز مهارات الاتصال الناقدة والفعالة بغية تيسير انتقال الطلبة إلى سوق العمل، وكذلك تعزيز حصول المتخرجين منها على «نظرة متعددة الثقافات... للتعامل مع عالم تزداد فيه العولمة تعقيداً» وتوفير الخدمات للمجتمعات العمانية والمجتمعات الأخرى الأكبر منها»[٦]. وهذا الوصف العام لكلية الفنون والعلوم الاجتماعية بجامعة الملك قابوس يليه بعد ذلك واحد من أكثر البيانات انتظاماً عن أيّ بيان آخر صادفته في وصف الهدف والغرض في السرد المقدم من قسم علم الاجتماع والعمل أو الخدمة الاجتماعية بهذه الكلية: علم الاجتماع الحديث ظهر في القرن التاسع عشر استجابة لتطور وتعقيد الحياة الاجتماعية وتلبية للحاجة إلى فهم المشاكل الاجتماعية والثقافية التي ولدتها التغيرات الاجتماعية/الاقتصادية المتعددة. وقد تطور علم الاجتماع معرفياً ومنهجياً في سعيه إلى دراسة الأنظمة الاجتماعية والعلاقات والمشكلات. وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من أهم مجالات البحث العلمي ذي الصلة بحياة وأنشطة الإنسان في المجتمعات الحديثة. وفي سياق المجتمع الإنساني والمؤسسات الاجتماعية تبرز ظواهر ومشاكل مختلفة. وفهم تلك الظواهر ومحاولة حلّ المشاكل المذكورة هو جوهر الاهتمام بعلم الاجتماع. والممارسون للبحث والعمل الاجتماعي بإمكانهم الإسهام بشكل فعّال في الفهم العلمي للمشكلات الاجتماعية وتقديم الحلول المناسبة لها. وبينما يستفيد علم الاجتماع من علوم إنسانية عدة، إلا أن التحليل الدقيق والفهم الشامل لهذه العلوم لا يمكن أن يكتمل من دون الإطار الدقيق والنظري الذي يوفره علم الاجتماع. وكان هناك نوعان من الأنشطة الرئيسيّة والمكملة لبعضها البعض في عملية تطور علم الاجتماع الحديث:

ـ أيّ نشاط معرفي في البحث الاجتماعي بغية اكتشاف الأسباب، والآليات، والمبادئ، والظواهر وراء التغيير الاجتماعي، والمشكلات الاجتماعية وبغية الخروج بنظريات موضوعية لتفسير السلوك الاجتماعي هذا هو موضوع مادة علم الاجتماع.

ـ أيّ نشاط عملي ومهني في مجال خدمات اجتماعية ملموسة تقدّم للمجتمع والمؤسسات الاجتماعية ولأعضاء المجتمع يكون قائماً على مبادئ ونظريات اجتماعية هو بمثابة التطبيق الذي هو محور اهتمام العمل الاجتماعي[٧].

ثانياً: نظرة نقدية

١ ـ واستناداً إلى التجربة البحثية والتعليمية في الخليج، وإلى بعض القراءات المتخصصة فإن ثمة نقاطاً عديدة تتبادر إلى الذهن بشأن وضع علم الاجتماع في جامعات

(٦) <http://www.squ.edu.om/arts-college/tabid/1634/language/en-US/default.aspx>.

(٧) <http://www.squ.edu.om/arts-college/tabid/3818/language/en-US/default.aspx>.

الخليج. أولاً، تمّ «استيراد» علم الاجتماع إلى الخليج من مناطق أخرى، ولم ينمُ محلياً. ونتيجة ذلك فإن علم الاجتماع في منطقة الخليج لا يستجيب بالضرورة إلى احتياجات مجتمعات هذا الإقليم من العالم. ثانياً، رغم الكلام المتعمق عن ضرورة الإلمام التام بالمناهج النظرية والمفهومية في العلوم الاجتماعية، إلا أنَّ الواقع، هو أن الجهود الوصفية كانت لها الغلبة على التفكير والفهم النظري. ثالثاً، التدريس والبحث في العلوم الاجتماعية في جامعات الخليج يغلب عليه طابع التكرار، والازدواج، والاختصار، والتجميع والضيق المنهجي ـ بدلاً من التركيز التحليلي، والتقدّم النظري، والرقي المنهجي والمستوى التعليمي المتقدم. رابعاً، تتجنب جامعات الخليج عامة عرض برامجها للعلوم الاجتماعية للتقييم الأكاديمي الخارجي المستقل من جانب هيئات معتمدة. خامساً، حكومات دول الخليج سلطوية بطبيعتها، وتستخدم سلطتها على تلك الجامعات (من خلال منح التراخيص الإدارية والإشراف عليها) لاختيار برامج ترى أنّها تخدم مصلحتها. سادساً، فروع العلوم الاجتماعية يزداد الترابط فيما بينها بشكل مستمر، حتّى إنَّ التدريس والبحث في تلك المجالات يتطلب بدوره المزيد من التعمق والتكامل من جانب العلماء. ولكن هذا الترابط المتزايد غير معترف به في جامعات الخليج، بل على العكس، المسؤولون عن برامج علم الاجتماع يفضلون الاحتفاظ بها معزولة عن بعضها البعض ـ وكثيراً ما يكون السبب هو مصالح مهنية شخصية والتمسك بوظائف مريحة. أما سابعاً، فلأن المعايير منخفضة للغاية، فإن تدريس العلوم الاجتماعية اتجه إلى تخريج طلبة ليست لديهم المهارات والقدرات المطلوبة لشغل الوظائف. ولقد قامت الحكومة بتوظيف البعض منهم، ولكن، بصفة عامة، نشاهد عدداً متزايداً من العاطلين وغير المؤهلين للتعيين في دول الخليج. ولو تمّ إصلاح برامج علم الاجتماع وحصل الطلبة على تدريب أفضل، سيخفف ذلك من ضغوط البطالة. وبصفة خاصة أيّ تحسن في برامج علم الاجتماع، في قول البعض، لا بُدَّ أن يكون على أساس قدرته على التكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع في المرحلة الحالية للتنمية. لكن يبدو أن الواقع هو العكس، وأن البرامج القديمة يعاد تحويرها وترقيتها ببساطة بحيث تظل تحت سيطرة الذين يستفيدون من العمل فيها. ثامناً، العلوم الاجتماعية تواجه ضغوطاً شديدة على ميزانياتها بسبب عدم استحسان الحكومات لتلك العلوم، وهو موقف مرجعه، إلى حدّ ما، كونها لا تحظى بالتقدير اللائق من جانب عامة المواطنين. تاسعاً، ـ كما نوّهنا آنفاً ـ تحتاج جامعات الخليج إلى مزيد من الاستقلال (في عبارة أخرى إلى تخفيف الرقابة الحكومية عليها). وإلى جانب هذا الاستقلال، مطلوب أيضاً «المزيد من التخصص المهني للمعرفة الاجتماعية»[٨].

(٨) أعرب عن هذه النقاط باقر النجار في «معضلات علوم الاجتماع في الجامعات الخليجية»، وهو بحث لم ينشر من ٥ صفحات، حصلت عليه من الكاتب نفسه. لم يشرح الكاتب بدقة ما يقصده من عبارة «إضفاء الصفة المهنية على العلوم الاجتماعية». ولكن يبدو أنّه يشير إلى مفهوم أشار إليه ماكس فيبر بكلمة «ترشيد»، وهو مفهوم كانت له عدة معانٍ عند فيبر، منها: جعلها منتظمة، وتحديد، وتعبير، وصياغة قواعد نموذجية، ومعايير ومناهج وما شابه. ولكن يبدو أيضاً أن ما يعنيه باقر النجار من هذه العبارة هو ضرورة التدريس والبحث لِكُلّ ما يلبّي احتياجات المجتمع. وذلك لا يتّسق، إلى حدّ ما، مع إصراره على مطالبة جامعات الخليج بتحقيق أعلى مستويات النظرية والدراسة الميدانية التي يتميز بها هذا الموضوع في الغرب.

والكثير من نقاط الضعف المذكورة أعلاه تعزى إلى عدم مطالبة هيئة التدريس والطلبة بإلمام متعمق بالفلسفة[٩]، وخاصة بفلسفة علم الاجتماع. يرى بعض المراقبين أن تدني وضع الفلسفة في جامعات الخليج (وكذلك في الجامعات العربية وجامعات الشرق الأوسط) يرتبط تاريخياً بالعداء تجاه هذا الفرع من فروع العلم من جانب الدول و«علماء» الدين ـ وهما المصدران الرئيسيان للسلطة في التاريخ الإسلامي.

ومعارضة الدولة للفلسفة سببه خوفها ألّا يقتنع أصحاب الخبرة في هذا المجال بحجة «أسباب خاصة بالدولة»، وأن يصرّوا على إعلاء شأن القدرة على التفكير الناقد. والتفكير الناقد قد يؤدي بدوره إلى الاهتمام بمصالح المواطنين على أساس مسؤولية الدولة وضرورة التزامها بالشفافية تجاه المجتمع أفراداً وفئات. أما عن «علماء» الدين، فعداؤهم التاريخيّ للفلسفة مسألة معروفة، إذ يرون أن القانون هو المادة الأساسية في المعرفة، بما أن الاهتمام الرئيسي في الإسلام هو معرفة شرع الله واستكشاف أنسب الطرق للوصول إلى طاعته. وهم يعتبرون أن الفلسفة تمثل مجالاً للبحث يتضمن خطورة «الفكر الحر» والعلمانية، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاهتمام بما أمرنا الله به، وعدم الاهتمام هو بمثابة الابتعاد عن الدين الحق، وحجتهم هي نفس الحجة المبنية على مثال لغوي تقدّم بها أبو حامد الغزالي (توفي سنة ٥٠٥هـ/ ١١١١م)؛ ففي كتابه **تهافت الفلاسفة**، يهاجم بشدة الاتجاه الفلسفي في الفكر الإسلامي والاعتماد المبالغ فيه على فلسفة الإغريق بصفة خاصة، التي من تقاليدها إعطاء نصيب الأسد للمنطق الإنساني الذي تعتبره معظم المؤسسات الدينية الإسلامية عاجزاً عن تحقيق الخلاص للمؤمن.

علم الاجتماع في منطقة الخليج لا يستجيب بالضرورة، إلى احتياجات مجتمعات هذا الإقليم من العالم. وهذا العلم في جامعات الخليج يغلب عليه طابع التكرار، والازدواج، والاختصار، والتجميع والضيق المنهجي.

وفي هذا السياق نجد أن التأثير الكبير للمؤسسات المحافظة التابعة للدولة وتأثير رجال الدين في تاريخ الإسلام، كان كافياً لاعتبار من يسعون إلى التعمق في العلوم الفلسفية طابوراً خامساً. بما أن الجامعات في الوطن العربي عامة، وفي دول الخليج بصفة خاصة، إما قامت بتأسيسها الدول أو حصلت على ترخيصها من الدول وخضعت لرقابتها بصفة منتظمة، لذا ظلت الفلسفة موضوعاً «منبوذاً».

٢ ـ في اعتقادي أن إرجاع العداء الحاليّ للفلسفة إلى أسباب تاريخية هو مبالغة في الحتمية. فما حدث تاريخياً ليس بنقش على الحجر تلتزم به أجيال المستقبل. ومع ذلك يبدو أن الأسباب

(٩) سعيد توفيق، «محنة الفلسفة وأزمة العلوم الإنسانية في الجامعات الخليجية: دراسة تطبيقية في فلسفة العلوم الإنسانية،» **نزوى**، العدد ٤ (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، < http://www.nizwa.com/print.php?id=2683 >.

التاريخية لها وجاهتها. وهناك سببان آخران للوضع «المتواضع» الحاليّ للفلسفة بين فروع العلم الأكاديمية الأخرى، منهما أولاً الضغوط النابعة من القيم الاجتماعية التي تعتبر أن دراسة العلوم والهندسة والطب وعلم الكمبيوتر وإدارة الأعمال هي المميزة، وهذا التحيز يرتبط بدوره بفرص العمل المتاحة. ومن هذا المنظور تعتبر الفلسفة غير كافية لتسليح خريجي الجامعات بالمهارات المطلوبة من جانب أصحاب العمل في سوق العمل، لذلك تعتبر الفلسلفة بالتالي مجالاً «لا جدوى منه» من مجالات المعرفة. أما السبب الثاني فهو أن المعرفة الفلسفية تتطلب جهداً جهيداً ومثابرةً وتفانياً، إذ إنَّ هذا الموضوع معروف بأنه من أصعب الموضوعات.

ومن المؤشرات الدالة على ذلك ردّ واحد من «علماء» الدين لزميله في حوار حول ندرة تعليم الفلسفة في «المدرسة» (المؤسسة التقليدية لتعليم الدين)، إذ قال لزميله بشيء من الأسى، لعلها فكرة جيدة أن نوسع منهج الدراسة ليشمل موضوع الفلسفة ـ ذاكراً شخصية مرموقة كرّست حياتها لهذا الغرض، ورد عليه زميله بأن الشخصية المشار إليها «راح ضحية»، وكان يقصد أن جهوده لم تكن في محلّها بل، كانت بغير جدوى، وأيضاً أنّه أرهق نفسه تماماً في محاولته الإلمام بها. هذا بمثابة طرح السؤال الآتي: هل كانت المسألة تستحق كلّ هذا الجهد؟ وفي نهاية المطاف، كان الفقه هو الموضوع الرئيسي في تلك المدارس، أما الفلسفة فكانت موضوعاً يستحق تجاهله.

٣ ـ بالطبع مثل هذه المواقف ينم عن قصر نظر، فأيّاً كان كم التدريب في «العلوم الصعبة» فلن يفيد، إلّا لو فهم المرء المبادئ النظرية التي تستند إليها الدراسة، وأن الخبرة في مجال الفلسفة وفلسفة العلوم الاجتماعية هي التي تتيح ذلك. وفي شكوى من شكاواه بشأن وضع التدريس والبحث في العلوم الاجتماعية بجامعات الخليج، يهاجم د. باقر النجار الأساس الضيق للتعليم الذي يحصل عليه الطلبة من خلال مناهج كمية للقيام بمسوح واسعة النطاق. ويرى أن مثل هذا التركيز على الأرقام بهذا الشكل يؤدي فقط إلى نتائج أبحاث سابقة، ولا يمكّن الباحث أو العالم من الخروج بخلاصات مضمونة تتعلق بأسباب ونتائج الظواهر. ورغم أن باقر النجار لا يقدم أمثلة على الضرر الذي قد ينتج من الملاحظة المبنية على أساس ضيق، فيكفي هذا المثال: العلماء الذين كانوا يدرسون العائلات في تيمبكتو في الخمسينيات وجدوا معدلات مرتفعة لحالات الطلاق، فاستخلصوا من ذلك أن المجتمع يعاني عدم الاستقرار، وبالتالي غير قابل للخضوع للحكم. ومع ذلك، لو كانوا قد تدربوا التدريب الكافي في فلسفة علم الاجتماع، لفهموا أن الطلاق في ذلك المجتمع يعتبر عنصراً هاماً للحفاظ على النظام ولا إلى تقويضه. فإذا حاولوا إثناء الناس عن اللجوء إلى الطلاق، يسود التوتر والقلق والاعتراض ثمّ الغضب. ولما استندوا إلى التقاليد البرجوازية الرأسمالية التي تعتبر أن الزواج مقدس ولا بُدَّ من حمايته حفاظاً على الاستقرار الاجتماعي، ولأن الدولة في حاجة إلى حماية مؤسسة الزواج لمصلحتها في الحفاظ على النظام الاجتماعي، خرج الباحثون المشار إليهم بنتائج غير سليمة بشأن أهمية الزواج والطلاق في مجتمع تيمبكتو (Timbuktu) غير الغربي، فقاموا بتعميم الخطأ المنطقي الذي وقعوا فيه.

ونقد باقر النجار لعلماء الاجتماع الحاصلين على تدريب محدود يجد صداه لدى د. سعيد توفيق الذي يعرب عن أسفه على «المنهجية التقليدية» لعلماء الاجتماع المذكورين، التي يصفها

بأنها تشكل موضوعية تامة من الالتزام بالكم وما شابه. وفي الدوائر الأكاديمية خارج الخليج والوطن العربي أمكن التغلب على تلك العناصر بفضل منهجيات تؤكد فكرة الامتزاج والاعتماد المتبادل بين جهود العلوم المختلفة، وعلى إيلاء المزيد من الاهتمام للعوامل التفسيرية. و«المنهجية التقليدية» للباحثين الحاصلين على تدريب محدود يبدو وكأنها تعزز الاحترام المبالغ فيه للعلوم البحتة. وهذا المنهج يميل إلى إغفال البعد الكيفي للعلاقات والمؤسسات الاجتماعية، وكثيراً ما يخرج بأرقام وإحصاءات لدعم نتائج وخلاصات واهية[١٠].

و«سعيد توفيق» الذي تابع هذا الموضوع عن كثب يؤكّد المكانة غير المرموقة للفلسفة في جامعات الوطن العربي عندما يقول، على سبيل المثال، إن هذا الموضوع لا يدرس في العربية السعودية. وعندما تذكر الفلسفة في مؤسسة تعليمية سعودية، يرى أن الموضوع يترك بين أيدي علماء تدربوا في الأزهر، وتعوزهم الخبرة، وبالتالي تصبح المناقشة مغلوطة. وكليات وأقسام الشريعة ليست بالمكان المناسب لتعليم الفلسفة، نظراً إلى عدم الاستحسان التاريخيّ لهذا الفرع من فروع العلم في المدارس الدينية، وهو وضع يزداد سوءاً نظراً إلى التقاليد الوهابيّة السائدة في التعليم السعودي. فضلاً على ذلك، يلاحظ سعيد توفيق أن للفلسفة وجوداً اسمياً فقط في البحرين وفي قطر، وتدرس في وحدات أخرى بسبب عدم وجود كليات أو أقسام للفلسفة في الجامعات القومية في تلك البلاد[١١].

كما يلاحظ سعيد توفيق أن هذا الوضع كان أفضل في عُمان لفترة ما، عندما فتحت جامعة السلطان قابوس قسماً للفلسفة وعلم الاجتماع. ولكن، بعد ذلك بقليل، انتقلت الفلسفة من هذا القسم ووضعت كوحدة تعليمية في قسم علم الاجتماع في كلية الفنون والعلوم الاجتماعية. وتأكد هذا التوجه لما تمّ «تجميد»[١٢] الوحدة المذكورة، وواكب ذلك إنهاء تعليم الفلسفة في المدارس الثانوية القومية[١٣].

وحدث الشيء نفسه في جامعة الإمارات، فسعيد توفيق يتحدث عن إلغاء الفلسفة من برنامج المدارس الثانوية في الإمارات وتجميد تسجيل الطلبة الجدد في «قسم الفلسفة» على مستوى الجامعة، ورغم أن إجراءات التجميد ألغيت في التسعينيات، إلا أن «سعيد توفيق» يشير إلى تدهور التعليم والبحث في الفلسفة.

والاستثناء الوحيد لهذه الصورة القاتمة هو جامعة الكويت، التي ظلّ فيها قسم الفلسفة على حاله، بكامل المواد اللازمة للتخرج بدرجة في الفلسفة، ونجح في اجتذاب أسماء مرموقة من الجامعات العربية المختلفة خارج منطقة الخليج للتدريس فيه. في الواقع إن دليل الجامعة يدلّ على أن الطلبة الذين اختاروا العلوم البحتة كموضوعات رئيسيّة، يفرض عليهم دراسة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩. والكاتب في عرضه النقدي يعزز حتّى مناهج وتفسيرات علم دراسة الظواهر، مع تشديدها على التناول المباشر للواقع وللتجربة المعاشة.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٢) المفترض أن الكاتب يقصد بهذه الكلمة «تجميد» كافة أنشطة التدريس والبحث.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣.

فلسفة العلوم (فلسفة ١٠١). وفي قسم العلوم الاقتصادية، يطلب من كلّ الدارسين لهذا العلم أساساً دراسة مادة فلسفة العلوم أو المقدمة في المنطق أو مبادئ الفلسفة. ولكن كلية علم الاجتماع لا تفرض مادة الفلسفة على طلبة علم الاجتماع والعمل الاجتماعي وعلم النفس والجغرافيا والعلوم السياسية كموضوعات تخصصية، وإن كان باستطاعتهم دراسة مادة فلسفة العلوم كمادة اختيارية(١٤).

٤ ـ أما عن قسم الفلسفة نفسه في جامعة الكويت، فدليل هذه المؤسسة في موقعها على شبكة الإنترنت عام ٢٠٠١ يشير إلى أن هذا القسم أنشئ مع إنشاء الجامعة عام ١٩٦٦، ثمّ أدمج في قسم علم الاجتماع، وأصبح، بعد ذلك قسماً مستقلاً مرة أخرى عام ١٩٧٤. ومنذ هذا الوقت، وهو محتفظ بنفس الوضع، وبالقسم خطان للدراسة: الفلسفة الإسلامية والفلسفة الأوروبية. وتمنح في نهاية الدراسة فيه إما شهادات الليسانس أو الماجستير. وطبقاً لكتالوج عام ٢٠٠١، هناك تفكير في منح درجة الدكتوراة في الفلسفة، وإن كنت غير واثقة أن هذا البرنامج بدأ فعلاً، كما هو متوقع. أهداف قسم الفلسفة تشمل تطوير المهارات النقدية والتحليلية في الفكر الاستنتاجي والمنطقي. وفيما يلي النصّ الوارد بهذا الخصوص:

من أهداف القسم الهامة تعزيز القدرات الفكرية للطالب: التحليل المنطقي، التفكير المبدع، والتقييم الناقد، والقدرة على الحكم فيما يتعلق بمجالات السلوك الأخلاقي، وتجارب جمالية وفي الحياة العملية. والقسم يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال دراسة جادة للتحليل الرئيسي للمفاهيم الفلسفية والأنظمة والقضايا والمثل. والدراسة للحصول على شهادة في الفلسفة تشمل دراسة لتاريخ مجالات العلوم الفلسفية الكبرى: علم المعرفة، والميتافيزيقا والمنطق وفلسفة العلوم والأخلاقيات وعلم الجمال والفلسفة الاجتماعية والسياسية والقضايا والاتجاهات الفلسفية المعاصرة.

والمواد اللازمة للتخرج من هذا القسم هي: فلسفة العلوم ومدخل للمنطق ومبادئ الفلسفة الإغريقية وأرسطو والفلسفة الهيلينية وعلم اللاهوت الإسلامي والأخلاقيات والمنطق الماسيماتيكي والفلسفة الحديثة والفلسفة الإسلامية والمنهجية وعلم الجمال وفلسفة الفنون والفلسفة المعاصرة والميتافيزيقا ونصوص فلسفية. ويلاحظ أن الفلسفة السياسية غير موجودة ضمن المواد اللازمة لخريجي القسم، وإن كان من المسموح إضافتها كمادة اختيارية. وفي عام ٢٠٠١ كان عدد المدرسين في قسم الفلسفة ١٥، منهم ٤ أساتذة و٣ نواب أساتذة و٣ أساتذة مساعدين و٥ محاضرين. أما عن الوضع اليوم، فلم يكن واضحاً عند إعداد ورقة العمل هذه، إذ لم أتمكن من الحصول على دليل أكثر حداثة. ولكن سعيد توفيق كتب عام ٢٠٠٩ قائلاً إن أحوال القسم قد تدهورت بالتدريج في السنوات الأخيرة، والعلامات الواضحة على ذلك هي أما الركود أو انخفاض عدد الطلبة الملتحقين وقلة الذين يسجلون أنفسهم

---

(١٤) انظر: **كتالوغ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ لجامعة الكويت**، ص ١١٣ ـ ١٢٤، <http://www.kuniv.edu/ku/FacultyStaff/KuActivitiesSeminars/index.htm>.

مع الأسف، لم يتح لي بعد الوصول إلى كتالوغ أحدث.

للحصول على شهادة في هذا العلم أساساً[١٥]. وفي رأيه إن الأوضاع المجتمعية ما زالت تلعب دوراً في ما يتعلق بالفلسفة في جامعات الخليج ـ كما ورد في الرأي القائل بأن الفلسفة تشكل نوعاً من (الإلحاد). وأخذاً في الاعتبار لرأى الكاتب بأن المدارس الفلسفية المختلفة في الغرب أدت إلى نمو وتدعيم فروع العلم الأخرى مثل (علم الاجتماع كما هو واضح من أعمال ماكس فيبر وألفريد شوتز، ويرجن هابرمان وهربرت ماركوس وثيودور أدورنو وأنتوني جيدنز)، وهناك ما يبرر حزنه على أن المكانة المتدنية للفلسفة في دول الخليج وفي جامعاتها يكون على حساب علم الاجتماع هناك.

إن الأوضاع الاجتماعية ما زالت تلعب دوراً في ما يتعلق بالفلسفة في جامعات الخليج. ثم إن المكانة المتدنية للفلسفة في دول الخليج وفي جامعاتها يكون على حساب علم الاجتماع.

٥ ـ قد يكون من المفيد الرجوع إلى مؤتمر DAAD وإلى جرده للعلوم الاجتماعية في البلدان العربية اليوم، بما أن منطقة الخليج هي جزء من مجموعة هذه الدول. وقد نجد شرحاً في الخطوط العريضة التي أعدّها الداعون إلى المؤتمر، وقدموا فيها الأسباب التي دعت إلى عقد هذا الاجتماع في المقام الأوّل.

هدف المؤتمر الموضوعي هو مناقشة الوضع الحاليّ للعلوم الاجتماعية بغية التوصل إلى رؤية متعمقة لإنجازاتها، ومزاياها والدور الاجتماعي للعلوم الاجتماعية في المنطقة، وكذلك المشكلات والقيود وأوجه النقص التي تعانيها[١٦].

وعلى الرغم من الكلمات الإيجابية «إنجازات ومزايا»، ركزت الورقة أساساً على السمات السلبية ـ «المشكلات والقيود وأوجه النقص». فعلى سبيل المثال، ملخص الورقة عن موضوع «وضع علم الاجتماع في مصر» تبرز نقاط الضعف في برنامجه بجامعة القاهرة ـ مشيرة إلى قلة الدراسة المبنية على الملاحظة والمواد التي تجمّع بين فروع متعددة من العلوم، وعدم الاهتمام للنظام السياسي المصري. ويلاحظ الكاتب عزلة أقسام علم الاجتماع في الجامعات المصرية المختلفة عن مجتمع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عامة. ومن أوجه النقص الأخرى عدم التجديد لا في محتويات المادة ولا في منهجيات العلوم السياسية، وضعف التوجيه للطلبة، والازدواج والتكرار في أسلوب التدريس والبحث. ويستخلص الكاتب أن «الإسهامات الأكاديمية والميدانية محدودة بدرجة تدعو إلى القلق الشديد»[١٧].

كذلك فإن كاتبة الملخص الخاص بالموضوع الثاني «الوضع الحاليّ لعلم الاجتماع في مصر»، أشارت إلى «تناقضات لا يمكن التغلب عليها ما زالت موجودة في الدوائر المهنية وفي

(١٥) توفيق، المصدر نفسه، ص ٣.

(١٦) «الوضع الحاليّ للعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية»، القاهرة، مصر ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيو ٢٠١٠ (مخطوط لم ينشر بعد، ٣٣ صفحة)، في ص ١ من الخطوط العريضة لهذا التقرير.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢ ـ ٣ من جزء الملخصات في هذا التقرير.

الأكاديمية بسبب العلاقة المعقدة فيما بين المثقفين، والتاريخ الطويل للدولة السلطوية العسكرية»؛ فهي تكتب قائلة: بينما الحديث عن الإصلاح واكب تطور مجال علم الاجتماع في مصر، الذي أسهم في خدمة المجتمع، إلا أن هذه الإسهامات كانت في شكل «خدمات للدولة التي كانت آنذاك دولة بازغة في مرحلة ما بعد الاستعمار»، وذلك لخدمة أغراض «الهندسة الاجتماعية»[١٨]. ومكانة الكليات للعلوم الاجتماعية في دولة الأردن ليست أفضل بكثير، طبقاً لما جاء في الملخص الخاص بالموضوع الثاني عن الأردن. إذ جاء في كلمات كاتب الملخص «يواجه التعليم العالي في الأردن مشاكل عديدة منها ضعف المستوى، وقلة التمويل وقلة المنح الدراسية والقروض لطلبة». وثمة قضايا أخرى بما في ذلك فشل الجامعات الأردنية في الاستعانة بخريجيها للتدريس بها، وعدم القدرة على جذب الطلبة الذين يضطرون إلى مغادرة البلاد لاستكمال دراستهم[١٩].

والتشديد نفسه على الجوانب السلبية للتعليم والبحث في مجال علم الاجتماع ورد أيضاً على لسان كاتب الملخص المعنون «كيف يتناول الباحثون عالمية العلم في التجارب المحلية: أدلة مأخوذة من الممارسة اللبنانية لعلم الاجتماع». ويتحدث الكاتب عن «الصعوبات الجمّة» التي يواجهها علماء الاجتماع في الوطن العربي بما فيه لبنان. وهذه الصعوبات تشمل صعوبات البحث الميداني ـ ماذا نستطيع أن نعرفه، وكيف نثبت صحة هذه المعرفة، وما هي النماذج التي يمكن أن نستخدمها لتحقيق هذه الأغراض ـ وكذلك صعوبات عملية كالتمويل والنشر وأصول التدريس[٢٠]؟

وفي ملخص مصاحب لذلك عن «الوضع الحاليّ للبحث والتعليم الجامعي في العلوم السياسية والثقافية والدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعي» في لبنان، يلقي الكاتب الضوء على «الافتقار إلى البيانات الجادة التي يمكن الاعتماد عليها، وقلة الدراسات الطولية وعدم توافر أو حتّى عدم وجود نتائج التعدادات والتخصيصات المالية غير كافية». والكاتب تحدّث أيضاً بالتحديد عن «الاستخدام المبالغ فيه لمناهج البحث الكمية... وكذلك الاستعانة بمراجع ثانوية مشكوك في مصادر مراجعها»[٢١].

وإذا ما وسعنا المناقشة لتشمل الوطن العربي، نجد أن صاحب الملخص عن «خواطر نقدية حول الوضع الحاليّ للعلوم السياسية في الوطن العربي» يركز على «الاتجاه نحو دراسة الأحوال الجارية على حساب الدراسات النظرية، وعلى حساب عملية التنظير بصفة عامة»، واللجوء إلى المناهج الوصفية الرامية إلى وضع المعايير، «بدلاً من طرح سيناريوهات وبدائل لحلّ المشكلات». ويقصد الكاتب من عبارة «الرامية إلى وضع معايير» بأن قيم المحلل وما يفضله هي التي تحدد أسئلة البحث، بل أنّها أيضاً تحدد استنتاجاته. وكل ذلك

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠.

على حساب إغفال «نماذج هذا العلم». ومن نقاط الضعف الأخرى غياب الصلة بين النظرية والأحداث الجارية في التدريس والبحث، وما يسميه الكاتب «سيادة الاعتقاد الواهم بـ «عالمية» العلوم السياسية وسيطرة النموذج التقليدي لعلم «الدولة»»[٢٢].

وضيق المساحة في هذه الورقة يمنعنا من الاستمرار في مناقشة ما توصل إليه العلماء الذين اجتمعوا لعرض بحوثهم عن وضع علم الاجتماع في الوطن العربي. يكفي القول إن الوضع العام لهذا المجال ليس بالوضع الإيجابي، بل أنّه وصل إلى حدّ الأزمة. وكما رأينا ما يحدث فيما يتعلق بعلم الاجتماع في جامعات الخليج يشابه الاتجاهات نفسها في الوطن العربي بصفة عامة بشأن هذا الفرع من فروع العلم.

الخلاصة

رغم أنّه لا يجب أن نقلّل من شأن التغيرات الإيجابية التي حدثت كتشييد البنايات، وإنشاء معامل الحاسوب، وبذل الجهود لتعزيز التنوع في اختيار الأساتذة، وكذلك تعزيز برامج مثل برامج تبادل هيئات التدريس، إلا أن الحالة الصحية للعلوم الاجتماعية في جامعات الخليج ليست على ما يرام، بل أنّها في حالة سيئة. كما رأينا، توجد أسباب عديدة لهذا الوضع منها تشكك الحكومات ومعارضة علماء الدين وغيرهم من العناصر الرجعية في المجتمع، والاعتقاد السائد بأن العلوم الاجتماعية «تعوزها الجدية» مقارنة بالعلوم، وبالهندسة وبالطب وبعلوم الحاسوب والزراعة، وعدم قدرة أو عدم رغبة المدارس الثانوية والجامعات في إدراج دراسة الفلسفة ضمن مقتضيات الحصول على شهادة إتمام الدراسات الثانوية والدراسات الجامعية والدراسات العليا، والموقف المتعنت للإداريين وكبار الأساتذة الذين يفضلون الحفاظ على مناصبهم ومميزاتهم عن تأييد الإصلاح التعليمي الحقيقي في برامج علم الاجتماع إلى آخره. وثمة سببان آخران يجدر ذكرهما؛ أولاً، عدم الاستقرار في ملاك أساتذة علم الاجتماع. ونمى إلى علمي أنّه بينما عيّنت بعض جامعات الخليج، بما فيها جامعة الإمارات، علماء مرموقين، إلا أنهم لم يبقوا بها إلا فترات قصيرة جداً؛ ثانياً، يمكن أن نذكر الطريقة العشوائية التي تدفع ببعض المنهجيات إلى الصدارة. ويبدو، إلى حدّ ما على الأقل، أن بعض المنهجيات أصبحت مرموقة إلى درجة ترجمة نصوصها إلى اللغة العربية. ونصيب الأسد من هذه النصوص كان للنصوص المصرية وهي كتابات تندرج في «النظرية البنيوية ـ العملية» وهي نظرية احتلت مكاناً ثانوياً بل ووصلت إلى سلة المهملات منذ سنوات طويلة بسبب عدم قدرتها على تفسير التغير الاجتماعي[٢٣].

وفي مواجهة هذه الظروف ماذا يجب أن نفعله؟ لا بُدَّ من إستراتيجية متعددة الجوانب إذا كان هناك أمل في تغيير الوضع السائد. لا بُدَّ لوزارات التعليم والثقافة أن تحصل على مزيد

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٣) النقطتان الأخيرتان وردتا من خلال اتصال شخصي بالأستاذ محمّد طبيشات الذي عمل نحو ثلاث سنوات في جامعة الإمارات، وهو انتقل الآن إلى الجامعة الأمريكية في القاهرة.

من الاستقلال من التدخلات السياسية على سبيل المثال. ويجب أن يسمح لأقسام علم الاجتماع أن تقيم الصلات بكيانات القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني بغية الاحتفاظ بدورة ديناميكية من المبادرة والاستجابة في مسألة الإسهامات التي يمكن لتلك الأقسام أن تقدّمها للمجتمع الأوسع. لا بُدَّ من ترشيد مخصصات الميزانية لصالح العلوم الاجتماعية.

الأهم من كلّ ذلك هو التجديد الشامل للبرامج التي تقدّمها الجامعات في مجال العلوم الاجتماعية، كما يلي:

١ ـ مناهج نموذجية متعددة ومستدامة في وحدات متخصصة في علم واحد (مثل علم الاجتماع، وعلم النفس والعلوم السياسية)؛

٢ ـ إدراج الفلسفة، وفلسفة العلوم، وفلسفة العلوم الاجتماعية كمواد جبرية للحصول على شهادات إتمام الدراسة الثانوية، وكذلك للحصول على الليسانس والماجستير والدكتوراه.

٣ ـ إدخال علم الإنسان كمجال قائم بذاته للدراسة مع العلوم الاجتماعية ومنحه وضعه الخاص في الأقسام.

يجب أن يسمح لأقسام علم الاجتماع أن تقيم الصلات بكيانات القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني بغية الاحتفاظ بدورة ديناميكية من المبادرة والاستجابة في مسألة الإسهامات الممكن تقديمها للمجتمع الأوسع.

وأهمية النقطة الأولى مرجعها الحاجة إلى التنوع في القسم الواحد، بحيث لا يسيطر عليه نموذج واحد، سواء كان النموذج «تقليدياً» أو «إيجابياً» أو ينتمي إلى ما بعد الحداثة، أو ذا طبيعة تفسيرية. وأهمية النقطة الثانية تتعلق بجوهر السعي الأكاديمي: ماذا يمكن أن تتطلبه المعرفة؟ ما هي الأسئلة التي نريد أن نطرحها؟ ما هي أكثر المناهج مناسبة للإجابة عن هذه الأسئلة؟ وكيف نضع لها المفاهيم؟ ما هي النتيجة المنطقية لتحليلنا هذا؟ أما النقطة الثالثة ذات الصلة فهي أن علم الإنسان من المحورية في مجال العلوم الاجتماعية بحيث يؤدي إغفاله المستمر إلى فقر أيّ تدريس أو بحث يتم في إطار علم الاجتماع. وعلى المدى الأطول، تحتاج العلوم الاجتماعية إلى زيادة اعترافها بقيمة علم الاجتماع في السياق الكامل لاكتساب المعرفة. وهذا لن يتم إلا لو أخذت الصفوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بزمام الأمور في تغيير نظام التقييم السائد فيما يتعلق باكتساب المعرفة، إن هذا ليس بالأمر السهل، بما أن هذه الصفوة أصبحت لها مصالح أكيدة في الاحتفاظ بالوضع الراهن، إلا أن التسليم بهذا المنطق هو بمثابة قبول الظروف الراهنة التي سيظل فيها علم الاجتماع بهذه الحالة المؤسفة: صحيح أنّه لم يصل إلى حدّ الاحتياج لأجهزة الحفاظ على الحياة، إلا أنّه دخل غرفة الإنعاش، وفرصته في الشفاء قليلة □